مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث
Journal of Scientific Development for Studies and Research (JSD)
P- ISSN 2709-1635 E-ISSN 2958-7328

المجلد 4 / العـدد: 15 (2023)، Volume 4, Issue 15
ص 155 – 174

التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في البرلمان العراقي

[1] الدكتور داوود محبي * ، [2] موسى عبيد عبيس ال مسافر

[1] جامعة قم الحكومية (إيران)، [2] جامعة قم الحكومية (إيران)

Cooperation and mutual oversight between the legislative and executive authorities in the Iraqi parliament

[1] Dr. Davoud Mohebbi * ,[2] Mousa obaud obais almusafir

[1] Qom university (Iran), prof.javadhabibitabara@yahoo.com

[2] Qom university (Iran), mousaabuad@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/06/22 تاريخ القبول: 2023 /07/12 تاريخ النشر: 2023 /09/01

ملخص:

تقوم الدولة القانونية على اسس ومبادئ اساسية ومنها وجود ثقة دستورية ومبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء حيث ان الدساتير هي التي تحدد شكل الدولة

ويلعب التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية دورا حيويا في تحقيق الديمقراطية والمسائلة في النظم السياسية وتحتاج الدول الى الاليات الفعالة والمتوازنة تمكن البرلمان من مراقبة وتقيم الاداء للحكومة وتحقيق التوازن المتبادل بين السلطتين وفق دساتير الدولة وفي العراق يعتبر التعاون والرقابة المتبادلة بين البرلمان والحكومة امر بالغ الاهمية لبناء دولة ديمقراطية حديثة وفق الاسس والمفاهيم الدستورية وحسب ما جاء بدستور 2005 لجمهورية العراق وقد تبين ان وجود التشريعات القوية التي تصدر من قبل مجلس النواب من خلالها تتم الرقابة وتوفير الاليات اللازمة لتقيم هذا الاداء للحكومة وفق عدة اساليب منها التي تكون وفق الدستور او الانظمة الداخلية لمجلس النواب كالأسئلة البرلمانية الموجهة ولجان التحقيق والتحقق والاستجواب وغيرها ويجب تعزيز التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لضمان اداء فعال للرقابة المتبادلة.

كلمات مفتاحية: التعاون، الرقابة، التشريعية، التنفيذية، البرلمان.

Abstract:

ce of constitutional trust and the principle of separation of powers and the independence of the judiciary, as it is the constitutions that determine the form of the state, Cooperation and mutual oversight between the legislative and executive authorities play a vital role in achieving democracy and accountability in political systems. Countries need effective and balanced mechanisms that enable parliament to monitor and evaluate the performance of the government and achieve mutual balance between the two authorities in accordance with the state's constitutions. In

* المؤلف المرسل.

* **Corresponding author**.

Iraq, cooperation and mutual oversight between parliament and the government is extremely important. To build a modern democratic state in accordance with the constitutional foundations and concepts and according to what was stated in the 2005 constitution of the Republic of Iraq. It has been shown that the existence of strong legislation issued by the House of Representatives through which control and the necessary mechanisms are provided to evaluate this performance of the government according to several methods, including those that are in accordance with the Constitution or the internal regulations of the House of Representatives Representatives, such as directed parliamentary questions, commissions of investigation, verification, interrogation, etc. Cooperation between the legislative and executive branches must be strengthened to ensure effective performance of mutual control.

Keywords: Cooperation; oversight; legislative; executive; parliament.

مقدمة:

تعتبر العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أمرًا حيويًا في أي نظام ديمقراطي يهدف إلى تحقيق التوازن والفعالية في عمل الحكومة. وفي سياق البرلمان العراقي، يعد التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطتين من العوامل الأساسية في تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار السياسي في البلاد.

يواجه البرلمان العراقي العديد من التحديات والضغوط التي تؤثر على فاعليته وقدرته على ممارسة واجباته بشكل كامل. ومن أجل تجاوز هذه التحديات، يلجأ البرلمان إلى بناء آليات التعاون والرقابة المتبادلة مع السلطة التنفيذية، أي الحكومة، بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة وتحقيق التوازن في العملية التشريعية والتنفيذية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وفهم دور السلطتين التشريعية والتنفيذية في البرلمان العراقي ودراسة التعاون والرقابة المتبادلة بينهما. سيتم التركيز على الآليات والممارسات التي تسهم في تحقيق التوازن بين السلطتين وتعزيز دور البرلمان كقوة رقابية فعالة وشريك تشريعي في عملية صنع القرار.

سيتم تحقيق هذا الهدف من خلال ثلاثة مباحث رئيسية في هذه الدراسة. سيتم في المبحث الأول تحليل دور السلطة التشريعية في البرلمان العراقي، وذلك من خلال دراسة صلاحيات البرلمان في عملية التشريع والمراقبة، بالإضافة إلى تحليل اللوائح والإجراءات التي يتبعها في صياغة واعتماد القوانين. ثم، في المبحث الثاني، سيتم تحليل التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في البرلمان العراقي، من خلال دراسة الآليات التي تسهم في تحقيق التعاون وتبادل المعلومات والرؤى بين البرلمان والحكومة. سيتم أيضًا تقييم التحديات التي تعترض عملية التعاون، مثل الانقسامات السياسية والصراعات القوى، ودراسة أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على هذا التعاون. أما المبحث

الثالث، سيتم فيه دراسة الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في البرلمان العراقي، من خلال تحليل آليات المراقبة والتقييم التي تستخدمها السلطتين لمراقبة أداء بعضهما البعض. سيتم أيضًا تقييم فعالية الرقابة المتبادلة من خلال دراسة حالات دراسية لتحديد مدى تأثيرها على أداء الحكومة وتقديم التوصيات لتعزيز هذه الرقابة.

اشكالية الدراسة:

تعتبر التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في البرلمان العراقي موضوعًا ذا أهمية كبيرة، حيث ينبغي أن يتم تحقيق توازن فعال بين السلطتين لضمان عملية تشريعية سليمة وفعالة، ومراقبة فاعلة لأداء الحكومة وتحقيق المصلحة العامة للمواطنين. ومع ذلك، تواجه هذه العملية تحديات ومشكلات تؤثر على فعالية التعاون والرقابة بين السلطتين.

أحد التحديات التي تواجه التعاون بين السلطتين هو الانقسامات السياسية والصراعات وضعف التعاون والرقابة المتبادلة. تنشأ هذه الانقسامات نتيجة التوجهات والمصالح المتنافرة بين الأطراف المختلفة في البرلمان والحكومة. وقد تؤثر هذه الانقسامات على قدرة السلطتين على التوصل إلى توافقات واتفاقيات، مما يعرقل عملية التشريع والرقابة الفعالة.

لذلك تتمحور اشكالية هذه الدراسة في التساؤل التالي:

"ما هي اسباب ضعف التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في البرلمان العراقي وتأثيرها على الشفافية والمساءلة الحكومية؟"

اهمية الدراسة:

1. الأهمية العلمية:

دراسة التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في البرلمان العراقي تحمل أهمية علمية كبيرة. إن فهم ديناميكية هذه العلاقة وتحليل آليات التعاون والرقابة يساهم في إثراء المعرفة العلمية حول العمل البرلماني ودوره في تحقيق الديمقراطية وتطور المؤسسات السياسية. كما تسهم الدراسة في توفير أدلة ومعطيات تساعد على صقل النظريات والمفاهيم المتعلقة بالعلاقات الحكومية ودور البرلمان في مراقبة الحكومة.

2. الأهمية العملية:

تعد دراسة التعاون والرقابة المتبادلة في البرلمان العراقي ذات أهمية عملية كبيرة. إن فهم آليات التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يسهم في تعزيز العملية التشريعية وتحسين أداء الحكومة. يمكن لنتائج الدراسة أن تساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة الحكومية، حيث يصبح من الممكن تحسين آليات المراقبة والتقييم التي تستخدمها السلطتين لضمان أداء حكومي فعال وملتزم بمصلحة المواطنين.

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي في دراسة التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في البرلمان العراقي. هذا المنهج يهدف إلى وصف وتحليل الظواهر والعلاقات بشكل مفصل ودقيق. تم جمع البيانات من مصادر متعددة مثل الدستور العراقي والنظام الداخلي لمجلس النواب، وتحليلها وتفسيرها بناءً على السياق القانوني والسياسي. تم استخدام الدراسات السابقة والأبحاث المتعلقة بالموضوع لتوسيع الفهم وتقييم النتائج. تم تحليل البيانات باستخدام أساليب تحليلية للكشف عن العلاقات والأنماط والتحولات في التعاون والرقابة بين السلطتين. تم تقييم فعالية آليات التعاون والرقابة وتحديد العوامل التي تؤثر فيها. تم استخدام المنهج الوصفي لتوفير رؤية شاملة ومفصلة حول طبيعة وتفاعل العملية التشريعية والمراقبة في البرلمان العراقي.

هيكلة البحث:

تتكون هيكلة البحث من ثلاثة مباحث رئيسية، وكل مبحث يناقش مجموعة من المطالب المتعلقة بالموضوع العام للبحث.

المبحث الأول: دور السلطتين التشريعية والتنفيذية في البرلمان العراقي

المطلب الأول: تحليل دور السلطة التشريعية في البرلمان العراقي

المطلب الثاني: تحليل دور السلطة التنفيذية في البرلمان العراقي

المبحث الثاني: الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في البرلمان العراقي

المطلب الأول: دراسة آليات الرقابة المتبادلة

المطلب الثاني: تقييم فعالية الرقابة المتبادلة

تهدف هذه الخطة البحثية إلى تحليل دور السلطتين التشريعية والتنفيذية في البرلمان العراقي ودراسة التعاون والرقابة المتبادلة بينهما. ستقدم الدراسة فهمًا شاملاً للميكانيزمات والتحديات والفعالية في هذه العملية، مع التركيز على آليات التعاون والرقابة ودور اللجان البرلمانية في تحقيق التوازن بين السلطتين.

المبحث الأول

دور السلطتين التشريعية والتنفيذية في البرلمان العراقي

يعد البرلمان العراقي مؤسسة حكومية أساسية في النظام السياسي العراقي، ويضم في طياته السلطتين التشريعية والتنفيذية. تعمل السلطتين على تحقيق التوازن والتعاون المثلى من أجل تحقيق مصلحة الشعب العراقي وتطوير الدولة وتعزيز مؤسسات الديمقراطية.

المطلب الأول: تحليل دور السلطة التشريعية في البرلمان العراقي:

السلطة التشريعية في البرلمان العراقي تمتلك صلاحيات واسعة في عملية صياغة القوانين واتخاذ القرارات التشريعية. يعتبر البرلمان العراقي المنتخب من قبل الشعب الممثل الرسمي للأصوات والمصالح المختلفة في المجتمع العراقي. يقوم البرلمان بدراسة ومناقشة المشاريع القانونية واقتراح التعديلات عليها، ويقوم بإقرار القوانين النهائية التي تكون قاعدة لعمل الحكومة وتنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد (الجبوري واخرون، 2021).

بالإضافة إلى عملية التشريع، يقوم البرلمان العراقي أيضًا بمراقبة عمل الحكومة وتقييم أدائها. يمكن للبرلمان استجواب الوزراء ومناقشة سياسات الحكومة والتصويت على الثقة فيها. يتمتع البرلمان بصلاحيات مراقبة الحكومة ومطالبتها بتقديم التقارير والمعلومات اللازمة، وذلك لضمان الشفافية والمساءلة في عمل الحكومة أمام الشعب العراقي (الجبوري واخرون، 2021).

دور السلطة التشريعية في البرلمان العراقي:

يعتبر البرلمان العراقي السلطة التشريعية الرئيسية في البلاد، ويتمثل فيه الشعب العراقي ويتم تنظيم عمله ووظائفه بموجب الدستور العراقي. يلعب البرلمان دورًا حاسمًا في تشكيل السياسات واتخاذ القرارات التشريعية، ويحظى بالسلطة الكاملة لوضع القوانين والتعديلات اللازمة لتنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق. يتألف البرلمان العراقي من مجلسي النواب ومجلس الشيوخ.

1. مجلس النواب:

يشكل مجلس النواب الجزء الأكبر والأهم من البرلمان العراقي، ويتألف من 329 عضوًا يتم انتخابهم عن طريق الانتخابات العامة المباشرة لفترة تدوم أربع سنوات. يتعين على مجلس النواب أداء العديد من الوظائف الرئيسية، بما في ذلك:

أ. التشريع:

يعد مجلس النواب المسؤول الرئيسي عن وضع وإقرار القوانين في العراق. يمكن لأي عضو من أعضاء المجلس تقديم مشروع قانون، ويتم مناقشته وتعديله والتصويت عليه قبل أن يصبح قانونًا رسميًا. يمكن أن تكون القوانين في

مجالات متعددة مثل القوانين الدستورية والقوانين المدنية والقوانين الاقتصادية والقوانين الاجتماعية والقوانين الأمنية وغيرها.

ب. الرقابة:

يتولى مجلس النواب مسؤولية الرقابة على الحكومة وأعضاء السلطة التنفيذية. يمكن لأعضاء المجلس تقديم أسئلة واستجوابات للوزراء والمسؤولين الحكوميين لمعرفة تفاصيل وسياسات أعمالهم ومراقبة أدائهم. إذا ثبت وجود فساد أو مخالفات جسيمة، يمكن لمجلس النواب اتخاذ إجراءات قانونية تجاه المسؤولين المعنيين.

ج. المصادقة على الموازنة:

من مهام مجلس النواب أيضًا المصادقة على الموازنة العامة للدولة. يتم تقديم مشروع الموازنة من قبل الحكومة، ويتم مناقشته ودراسته والتصويت عليه في المجلس. إذا تمت الموافقة عليه، يصبح الميزانية قانونًا يحدد الإنفاق والإيرادات الحكومية للعام المالي المقبل.

2. مجلس الشيوخ:

يشكل مجلس الشيوخ الجزء الثاني من البرلمان العراقي، ويتألف من 111 عضوًا. يعين أعضاء مجلس الشيوخ من قبل الجمعيات المحلية والمجالس المحلية في العراق. تتراوح فترة عضوية أعضاء مجلس الشيوخ بين أربع سنوات وست سنوات، ويتم تجديدهم بشكل تدريجي. تختلف وظائف مجلس الشيوخ عن مجلس النواب في بعض الجوانب الأساسية، مثل: (عامر عياش، 2012).

أ. مراجعة القوانين:

يتولى مجلس الشيوخ دورًا هامًا في مراجعة القوانين التي تمت المصادقة عليها من قبل مجلس النواب. يمكن لمجلس الشيوخ تعديل القوانين المقترحة وإرجاعها إلى مجلس النواب لإجراء تعديلات أو المصادقة عليها بعد النقاش والمناقشة (الجبوري واخرون، 2021).

ب. توفير الخبرة والتشاور:

يتمثل دور مجلس الشيوخ أيضًا في توفير الخبرة والتشاور في القضايا المهمة التي تتعلق بمصلحة العراق. يجمع مجلس الشيوخ أعضاء ذوي خبرة ومعرفة في مجالات متنوعة، ويساهمون في صنع القرارات السياسية المستدامة والمواكبة للتحديات التي تواجه البلاد.

ج. المصادقة على القوانين الدستورية:

يُطلب من مجلس الشيوخ المصادقة على بعض القوانين الدستورية المهمة والتعديلات الدستورية. يلعب دورًا حاسمًا في ضمان استقرار النظام الدستوري وحماية حقوق وحريات المواطنين.

المطلب الثاني: تحليل دور السلطة التنفيذية في البرلمان العراقي:

دور السلطة التنفيذية في البرلمان العراقي يعتبر أمرًا حيويًا لوظيفة الحكومة وتنفيذ السياسات والقرارات في البلاد. في النظام الديمقراطي، يكون للسلطة التنفيذية دور هام في تطبيق القوانين وتنفيذ السياسات والإدارة العامة للبلاد. فيما يلي نقاط رئيسية تتناول دور السلطة التنفيذية في البرلمان العراقي:

1. تشكيل الحكومة: يتم تشكيل الحكومة في العراق بناءً على نتائج الانتخابات العامة، حيث يتم تعيين رئيس الوزراء وتشكيل الوزارات والمؤسسات الحكومية. يتم اختيار رئيس الوزراء من بين أعضاء مجلس النواب الذي يحظى بأغلبية الأصوات ويتم تشكيل الحكومة بالتعاون مع الأحزاب السياسية المختلفة (عامر عياش،2012).

2. تنفيذ السياسات والبرامج: يكون دور الحكومة في السلطة التنفيذية هو تنفيذ السياسات والبرامج المعتمدة من قبل مجلس النواب. تشمل هذه السياسات والبرامج مجموعة واسعة من المجالات مثل الاقتصاد والتنمية والتعليم والصحة والأمن والدفاع. يتم توفير الموارد اللازمة وإدارة البرامج الحكومية لتحقيق أهدافها وتلبية احتياجات المواطنين (عامر عياش، 2005).

3. إعداد الموازنة العامة: يتولى الحكومة المسؤولية عن إعداد الموازنة العامة للبلاد وتقديمها إلى مجلس النواب للمصادقة. تتضمن الموازنة تخصيص الإنفاق والإيرادات للحكومة وتحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية. يتم تقديم التقارير المالية والمالية العامة للبرلمان لمتابعة استخدام الأموال العامة بشفافية ومساءلة.

4. القيادة والتنسيق الحكومي: يقوم رئيس الوزراء بدور القيادة في الحكومة ويكون مسؤولًا عن تنسيق أعمال الوزارات والمؤسسات الحكومية. يتولى رئيس الوزراء المسؤولية الرئيسية في تحقيق التنمية الشاملة للبلاد وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي. يتعاون رئيس الوزراء والوزراء مع أعضاء مجلس النواب لتنفيذ السياسات ومواجهة التحديات والمشاكل التي تواجه البلاد (كريم سيد عبد الرزاق،2020).

الآليات المتبعة لتنفيذ القوانين التي يصدرها البرلمان:

تنفيذ القوانين التي يصدرها البرلمان يعتبر جزءًا حاسمًا في العملية التشريعية وضمان فعالية وسلامة النظام القانوني في البلاد. لضمان تنفيذ القوانين بشكل صحيح وفعال، تتبع الدول عادة آليات محددة. يمكن تحليل هذه الآليات من خلال التوازن بين السلطات بين البرلمان والحكومة وتأثير ذلك على العملية التشريعية والمراقبة على النحو التالي:

1. التوازن بين السلطات:

في النظام الديمقراطي، يوجد توازن بين السلطات الثلاث: السلطة التشريعية (البرلمان) والسلطة التنفيذية (الحكومة) والسلطة القضائية (القضاء). يتم تعزيز هذا التوازن من خلال فصل السلطات وتوزيع السلطة

والاختصاصات بينهما. يتولى البرلمان وضع القوانين والمساءلة السياسية، في حين تتولى الحكومة تنفيذ القوانين وإدارة الشؤون العامة، وتتولى القضاء فصل النزاعات وحماية حقوق المواطنين (والخفاجي وعبود،2018).

2. عملية التشريع:

يقوم البرلمان بوضع وإقرار القوانين بعد مناقشتها وتعديلها والتصويت عليها. يعمل لجان في البرلمان على دراسة المشروعات والتوصيات بها قبل أن ترفع للجلسة العامة للتصويت عليها. يجب على الحكومة تنفيذ القوانين المصادق عليها والعمل بموجبها.

3. الفصل بين السلطات:

يهدف فصل السلطات إلى توفير نظام يضمن التوازن والتداول في اتخاذ القرارات وتنفيذها ومراقبتها. يضمن الفصل بين السلطات استقلالية البرلمان وقدرته على تشريع القوانين ومراقبة الحكومة، وفصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية والقضائية.

4. مراقبة الحكومة:

يعتبر البرلمان أداة رئيسية لمراقبة الحكومة وأعضاءها. يمكن لأعضاء البرلمان تقديم أسئلة واستجوابات للوزراء والمسؤولين الحكوميين لمعرفة تفاصيل وسياسات أعمالهم ومراقبة أدائهم. إذا ثبت وجود فساد أو مخالفات جسيمة، يمكن للبرلمان اتخاذ إجراءات قانونية تجاه المسؤولين المعنيين.

5. اللجان البرلمانية:

تلعب اللجان البرلمانية دورًا مهمًا في عملية التشريع والمراقبة. تعمل اللجان على دراسة المشروعات القانونية والقضايا ذات الصلة وتقديم توصياتها للبرلمان. تشمل اللجان أعضاء من مختلف الأحزاب والتيارات السياسية لتعزيز التنوع والمشاركة في صنع القرارات (حميدي، 2012).

6. التواصل بين البرلمان والحكومة:

يجب أن يكون هناك تواصل وتعاون فعّال بين البرلمان والحكومة لضمان تنفيذ القوانين بشكل صحيح. يمكن للحكومة أن ترسل تقارير وتحسينات على القوانين للبرلمان، ويمكن للبرلمان أن يقوم بالتشاور وطرح الأسئلة للحكومة بشأن تنفيذ القوانين.

المبحث الثاني

الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في البرلمان العراقي

التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في البرلمان العراقي هو أمر حيوي لضمان فعالية وسلامة العملية السياسية والتشريعية في البلاد. يعتبر التعاون بين البرلمان والحكومة جزءًا أساسيًا من عملية صنع القرار وتنفيذ السياسات والقوانين، ويسهم في تحقيق التنمية والاستقرار في العراق

المطلب الأول: تحليل آليات التعاون بين السلطتين:

آليات التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في البرلمان العراقي تعتبر حجر الزاوية لضمان سير العملية السياسية بشكل فعال وفي صالح الشعب العراقي. تتضمن هذه الآليات عدة مبادئ وإجراءات تهدف إلى تعزيز التواصل والتعاون بين البرلمان والحكومة (كريمش، 2021).

1. اللجان المشتركة:

تشكل اللجان المشتركة واحدة من أبرز الآليات لتعزيز التعاون بين السلطتين. تعمل هذه اللجان على إنشاء منتدى للنقاش والحوار بين أعضاء البرلمان وأعضاء الحكومة حول القضايا والمسائل ذات الاهتمام المشترك. تجتمع هذه اللجان بانتظام لمناقشة القضايا الملحة وإيجاد حلول وتوصيات مشتركة. بواسطة هذه اللجان، يتم تحقيق تواصل أفضل وتبادل المعلومات والآراء بين السلطتين، مما يسهم في تعزيز التفاهم والتعاون (عامر عياش،2005).

2. الجلسات العامة:

تعقد الجلسات العامة في البرلمان العراقي بشكل دوري ومنتظم، وتعتبر فرصة هامة لتعزيز التعاون بين السلطتين. تتيح الجلسات العامة لأعضاء البرلمان وأعضاء الحكومة التواصل المباشر وتبادل الآراء والملاحظات حول القضايا المهمة التي تؤثر على المجتمع العراقي. يتم خلال هذه الجلسات استعراض القضايا الملحة ومناقشتها بشكل علني، ويمكن للأعضاء من السلطتين التعبير عن وجهات نظرهم وتقديم مقترحاتهم لتحسين العملية التشريعية والتنفيذية.

3. الحوار والتشاور المستمر:

يعد الحوار والتشاور المستمر بين السلطتين أساسًا لتعزيز التعاون. يتطلب ذلك وجود قنوات اتصال مفتوحة وفعّالة بين البرلمان والحكومة لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك وتبادل الآراء والمعلومات. يجب أن يكون هناك تواصل مباشر بين رئيس البرلمان ورئيس الحكومة وأعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان. يمكن للبرلمان أن يطرح الأسئلة

والاستفسارات للحكومة بشأن تنفيذ السياسات والقوانين، ويمكن للحكومة أن تقدم توصياتها وملاحظاتها للبرلمان بشأن التشريعات المطروحة.

4. التعاون في عملية التشريع:

يمكن تحقيق التعاون بين السلطتين من خلال المشاركة المشتركة في عملية التشريع. يمكن للحكومة أن تقدم مشروعات القوانين للبرلمان للمناقشة والتصويت. وفي نفس الوقت، يمكن لأعضاء البرلمان تقديم مقترحاتهم ومشاريع القوانين الخاصة بهم للحكومة للنظر فيها. يمكن أن تعمل اللجان المشتركة بين البرلمان والحكومة على مناقشة تلك المشروعات وإجراء التعديلات اللازمة قبل إقرارها كقوانين رسمية.

المطلب الثاني: تقييم التحديات التي تواجه التعاون بين السلطتين:

يوجد العديد من التحديات التي قد تعيق تحقيق التعاون بين السلطتين في البرلمان العراقي، وفي السطور التالية نوضح اهم تلك التحديات:

1. الانقسامات السياسية:

تعد الانقسامات السياسية أحد أهم التحديات التي تواجه التعاون بين البرلمان والحكومة في العراق. تتسم الساحة السياسية العراقية بوجود توترات وخلافات بين الأحزاب والتيارات المختلفة، مما يجعل من الصعب تحقيق التوافق والتعاون في صالح الشعب. الاختلافات السياسية قد تؤدي إلى تعطيل عملية التشريع والتنفيذ، وتقليل فاعلية الآليات المتبعة للتعاون بين السلطتين (عبد الرزاق،2020).

2. الصراعات القوى:

تلعب الصراعات القوى دورًا مهمًا في تعزيز أو عرقلة التعاون بين السلطتين. قد يسعى بعض الأحزاب أو الكتل السياسية إلى تعزيز نفوذها وسطوتها على حساب التعاون الشامل والعمل المشترك. يمكن أن تتسبب الصراعات القوى في تشتيت الجهود وتعطيل عملية صنع القرار وتنفيذ السياسات، مما يؤثر سلبًا على عملية التعاون بين السلطتين.

3. العوامل الاقتصادية:

تلعب العوامل الاقتصادية دورًا مهمًا في تحديد مدى التعاون بين البرلمان والحكومة. في ظل الضغوط الاقتصادية والتحديات المالية التي يواجهها العراق، قد يتعذر على الحكومة تنفيذ بعض السياسات والبرامج المقترحة من قبل

البرلمان. قد تكون المشاكل المالية ونقص الموارد الضرورية عقبة أمام التعاون الفعال بين السلطتين، مما يجعل من الصعب تنفيذ وتحقيق الأهداف المشتركة.

4. العوامل الاجتماعية والثقافية:

تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية أيضًا دورًا في تعزيز التعاون بين السلطتين. في المجتمع العراقي، قد توجد تحديات ثقافية واجتماعية تؤثر على العمل المشترك بين البرلمان والحكومة. توجد توترات وخلافات قومية وطائفية في المجتمع، مما يجعل من الصعب تحقيق التوافق والتعاون الشامل بين السلطتين. يتطلب التعاون الفعال بين السلطتين الاحترام المتبادل والتسامح والقدرة على التعامل مع التنوع الثقافي.

المطلب الأول: آليات الرقابة المتبادلة بين السلطتين لمراقبة أداء بعضهما البعض:

الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في البرلمان العراقي تتم من خلال مجموعة متنوعة من الآليات والإجراءات التي تهدف إلى مراقبة أداء كل سلطة وتقييمها، وتوفير التوازن والشفافية في العملية السياسية. تتضمن هذه الآليات الرقابية العديد من الممارسات والآليات كالتالي:

1. آليات المراقبة والتقييم بين السلطتين:

أ. الأسئلة والاستجوابات:

تعد الأسئلة والاستجوابات من الآليات الرئيسية التي يستخدمها البرلمان لمراقبة أداء الحكومة. يحق لأعضاء البرلمان توجيه الأسئلة إلى الوزراء والمسؤولين الحكوميين للاستفسار عن قضايا محددة وتقديم طلبات للاستجواب. يجب على الحكومة الاستجابة لهذه الأسئلة والاستجوابات وتقديم إجابات شافية ومفصلة.

يمكن توجيه السؤال في البرلمان العراقي بشكل شفهي أو كتابي. ويتعلق السؤال بالأمور العامة التي تختص بها الحكومة. ويتيح الدستور العراقي لعام 2005 حق الأعضاء في مجلس النواب توجيه الأسئلة إلى رئيس مجلس الوزراء والوزراء في أي موضوع يدخل في اختصاصهم، ويكون لكل منهم الحق في الإجابة على أسئلة الأعضاء. وللسائل وحده حق التعقيب على الإجابة (عياش وعبد الرزاق،2020).

وينص نظام النظام الداخلي لمجلس النواب في المادة 50 على حق الأعضاء في توجيه الأسئلة الخطية إلى أعضاء مجلس الرئاسة أو رئيس مجلس الوزراء أو أعضاء الحكومة الآخرين في الشؤون التي تدخل في اختصاصهم. ويتم ذلك بإشعار هيئة الرئاسة. ويمكن توجيه الأسئلة للاستفسار عن مسائل غير معروفة للعضو أو للتحقق من وقوع حادثة وصلت إلى علمه، أو لمعرفة ما تخطط له الحكومة في أمور معينة (عبد المحمدي واخرون،2017).

وفي حالة الإجابة الشفهية على السؤال، يتم إدراجه في أقرب جلسة مناسبة بعد مضي أسبوع على الأقل من تاريخ إبلاغ السؤال. ولا يجوز تأخير الرد على السؤال لمدة تزيد عن أسبوعين (الجبوري،2021).

وفي الدستور العراقي لعام 2005، تم السماح بإجراء استجواب رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء وفقًا للمادة 61/سابعًا. يتطلب ذلك موافقة 25 عضوًا من أعضاء مجلس النواب، ويكون الهدف من الاستجواب هو محاسبتهم في الشؤون التي تدخل في اختصاصهم. وتنص المادة على أن "لعضو مجلس النواب، وبموافقة 25 عضوًا، يمكنه توجيه استجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء لمحاسبتهم في الشؤون التي تدخل في اختصاصهم، ولا يمكن مناقشة الاستجواب إلا بعد سبعة أيام على الأقل من تقديمه". وتتضمن المادة أيضًا أن "لمجلس النواب حق استجواب مسؤولي الهيئات المستقلة وفقًا للإجراءات المتعلقة بالوزراء، وله أيضًا حق إعفاءهم بالأغلبية المطلقة" (المادة 61/ثانيًا/هـ/).

ب. الجلسات البرلمانية ومناقشة القضايا:

تقام جلسات برلمانية منتظمة لمناقشة القضايا المتعلقة بأداء الحكومة وتقييمها. يتم خلال هذه الجلسات تقديم التقارير والتقييمات الخاصة بأداء الحكومة في تنفيذ السياسات والبرامج المعتمدة. كما يتم خلال هذه الجلسات تقديم النقد والتوجيهات للحكومة وإيجاد حلول للتحديات المطروحة.

ج. التقارير البرلمانية:

يصدر البرلمان تقارير دورية تتناول أداء الحكومة وتنفيذها للسياسات والقرارات المعتمدة. تتضمن هذه التقارير تقييمًا شاملاً للأداء الحكومي وتوصيات لتحسينه. تتم إعداد هذه التقارير بواسطة لجان البرلمان ذات الاختصاص المناسب وتعكس وجهات نظر الأعضاء المختلفة (الخفاجي،2018).

2. دور اللجان البرلمانية في مراقبة أداء الحكومة وتقديم التوصيات:

تلعب اللجان البرلمانية دورًا حاسمًا في مراقبة أداء الحكومة وتقييمها. تعمل هذه اللجان على تحليل السياسات والبرامج الحكومية والتأكد من تنفيذها بشكل صحيح وفقًا للقوانين والمعايير المعتمدة. يتمثل دور اللجان البرلمانية في المراقبة فيما يلي:

أ. المراجعة والتدقيق:

تقوم اللجان بإجراء مراجعة وتدقيق لأداء الحكومة وتقييم تنفيذ السياسات والبرامج. يتم تحليل البيانات والمعلومات ذات الصلة واستجواب الوزراء والمسؤولين الحكوميين. يتم تحضير تقارير مفصلة تلخص نتائج المراجعة والتدقيق وتوصيات لتحسين الأداء (عبد المحمدي واخرون،2017).

ب. جلسات الاستماع والمناقشة:

تعقد اللجان البرلمانية جلسات استماع ومناقشة مع الوزراء والمسؤولين الحكوميين للاستماع إلى تقاريرهم ومناقشة أداء الحكومة. يمكن لأعضاء اللجان طرح الأسئلة وتقديم التوجيهات والنصائح لتحسين الأداء وتحقيق المصلحة العامة.

ج. التوصيات والتقارير:

يتم إعداد التوصيات والتقارير من قبل اللجان البرلمانية بناءً على نتائج المراجعة والتدقيق وجلسات الاستماع. تتضمن هذه التوصيات توجيهات للحكومة بشأن تحسين السياسات والبرامج وتعزيز الشفافية والمساءلة. يتم عرض هذه التوصيات والتقارير على البرلمان للمناقشة والتصويت واتخاذ القرارات المناسبة.

بالاعتماد على هذه الآليات والإجراءات، يتم تعزيز الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في البرلمان العراقي. يتيح هذا النظام للبرلمان أن يكون صوتًا قويًا للمراقبة والمساءلة، ويعزز الشفافية والمشاركة السياسية في صنع القرارات الحكومية. يعمل التعاون بين السلطتين على تعزيز الديمقراطية وتحقيق التوازن السلطوي، ويساهم في تحقيق المصلحة العامة وتطوير العملية التشريعية والرقابية في العراق (حميدي،2012).

المطلب الثاني: تقييم فعالية الرقابة المتبادلة في البرلمان العراقي:

تقييم فعالية الرقابة المتبادلة في البرلمان العراقي يعتبر أمرًا حاسمًا لتقييم أداء السلطتين التشريعية والتنفيذية وفعالية نظام الفصل بين السلطات في البلاد. يتطلب ذلك تحليلًا شاملاً للآليات والإجراءات المتبعة ودراسة التحديات والاختلالات التي يمكن أن تؤثر على فعالية الرقابة المتبادلة. سنقوم في هذا السياق بتقييم فعالية الرقابة المتبادلة في البرلمان العراقي من خلال عدة جوانب:

1. تشريع القوانين المرتبطة بالرقابة:

أحد العوامل المهمة في فعالية الرقابة المتبادلة هو وجود تشريعات قوية وملائمة تنظم دور البرلمان في المراقبة وتوفر الآليات اللازمة لتقييم أداء الحكومة. يتطلب ذلك وجود قوانين واضحة تحدد سلطات البرلمان وحقوقه وواجباته في المراقبة والتقييم. يجب أن تكون هذه التشريعات متسقة ومتوافقة مع المعايير الدولية للمراقبة والشفافية (طالب واخرون،2019).

2. التوازن بين السلطات:

يتطلب فعالية الرقابة المتبادلة وجود توازن مناسب بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. يجب أن تكون للبرلمان سلطة كافية لمراقبة الحكومة وتقييم أداءها، وفي الوقت نفسه يجب أن تكون للحكومة حرية وسلطة كافية لتنفيذ

القرارات والسياسات بشكل فعال. يتطلب ذلك إقرار توزيع السلطات بشكل مناسب وتعزيز دور البرلمان في المراقبة والتقييم (البياتي،2020).

3. دور اللجان البرلمانية:

تعتبر اللجان البرلمانية أداة رئيسية في الرقابة المتبادلة، حيث تلعب دورًا حيويًا في مراقبة أداء الحكومة وتقديم التوصيات والتقارير. يجب أن تكون للجان البرلمانية سلطة كافية ووسائل وموارد كافية لأداء واجباتها بشكل فعال. يتطلب ذلك توفير التدريب والتطوير المناسب لأعضاء اللجان وتوفير الدعم اللازم لهم لتنفيذ أعمالهم بكفاءة (علي وقاسم،2021).

4. الشفافية والمشاركة العامة:

تعتبر الشفافية والمشاركة العامة عنصرين أساسيين في فعالية الرقابة المتبادلة. يجب أن يتمكن الجمهور من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بأداء الحكومة ونتائج التقييمات والتقارير التي تقدمها اللجان البرلمانية. يتطلب ذلك توفير آليات فعالة لنشر المعلومات وتشجيع المشاركة العامة في عملية المراقبة وتقديم التوصيات (عبد الرحمن،2016).

5. التوعية والتثقيف:

يجب أن يتم تعزيز التوعية والتثقيف حول أهمية الرقابة المتبادلة ودور البرلمان والحكومة في ذلك. يتطلب ذلك توفير برامج تثقيفية للنواب وأعضاء الحكومة والجمهور بشأن أهمية الرقابة والشفافية وكيفية الاستفادة من آليات المراقبة المتاحة. يجب أن يكون هناك تركيز على تعزيز الثقافة الديمقراطية وتوعية الجمهور بأهمية دوره في المراقبة والمساءلة.

6. تحقيق العدالة ومكافحة الفساد:

يعد تحقيق العدالة ومكافحة الفساد أساسيًا في تعزيز فعالية الرقابة المتبادلة. يجب أن يكون هناك نظام قضائي قوي ومستقل يتعامل بشكل فعال مع القضايا المتعلقة بالفساد وانتهاكات القانون. يجب أن تتم محاسبة المسؤولين عن أي انتهاكات وضمان توفير العدالة للجميع (عبد المحمدي واخرون،2017).

7. التقييم المستمر والتحسين:

يجب أن يتم تقييم فعالية الرقابة المتبادلة بشكل منتظم ومستمر، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتعزيز. يتطلب ذلك تنفيذ آليات لتقييم الأداء وقياس التقدم واستخدام النتائج لتحسين عملية الرقابة وتعزيز فعاليتها (محمد، 2022).

الخاتمة:

أهم النتائج:

نتائج دراسة التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في البرلمان العراقي تشمل:

1. أهمية وجود تشريعات قوية وملائمة تنظم دور البرلمان في المراقبة وتوفر الآليات اللازمة لتقييم أداء الحكومة.
2. أهمية تحقيق توازن مناسب بين السلطتين لضمان أداء فعال للرقابة المتبادلة دون المساس بصلاحيات الحكومة في تنفيذ القرارات والسياسات.
3. دور اللجان البرلمانية القوية ومجهزة بالموارد اللازمة في مراقبة أداء الحكومة وتقديم التوصيات والتقارير.
4. أهمية تعزيز الشفافية والمشاركة العامة للجمهور في عملية المراقبة وتقديم التوصيات، من خلال توفير المعلومات ذات الصلة وتشجيع المشاركة الفعالة.
5. ضرورة تعزيز الثقافة الديمقراطية والتوعية بأهمية دور الجمهور في المراقبة والمساءلة، وتوفير التدريب والتطوير لأعضاء البرلمان وأعضاء الحكومة.
6. أهمية تحقيق العدالة ومكافحة الفساد كجزء من الرقابة المتبادلة لضمان مساءلة المسؤولين عن أي انتهاكات والحفاظ على سلامة العملية التشريعية والتنفيذية.

توصيات البحث:

1. ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية في العراق.
2. . توسيع صلاحيات البرلمان العراقي في مراقبة عمل الحكومة والتأكد من تنفيذها للسياسات والقوانين المعتمدة.
3. تعزيز الحوار والتشاور المستمر بين السلطتين من خلال تشكيل لجان وفود مشتركة وتنظيم اجتماعات دورية.
4. تعزيز الشفافية ونشر المعلومات للجمهور بشأن أداء الحكومة وعمل البرلمان.
5. توفير التدريب والتثقيف اللازم لأعضاء البرلمان والحكومة بشأن دور كل سلطة وأهمية التعاون بينهما.

الهوامش:

1- "الجبوري، هاشم حسين علي، و صلاح رفيق زمان. "التعاون بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في ظل أحكام دستور جمهورية العراق لسنة 2005." مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية: جامعة كركوك - كلية القانون والعلوم السياسية مج10، ع39 (2021): 385 - 404."

2- "عبدالحمدي، يحيى غازي، و محمد علي زعل الشباطات. "النظام البرلماني العراقي في ظل دستور 2005: دراسة مقارنة" رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2017"

3- أحمد خورشيد حميدي، السلطة التنفيذية بموجب الدستور العراقي لسنة 2005، مجلة جامعة كركوك، 2012، ص 21"

4- أحمد خورشيد حميدي، السلطة التنفيذية بموجب الدستور العراقي لسنة 2005، مجلة جامعة كركوك، 2012، 28
5- أحمد ريحان كريمش، مركز الوزارة في النظام البرلماني العراقي دراسة مقارنة، مجلة القادسية 2021، ص 30"
6- افين خالد عبد الرحمن، المسؤولية السياسية لرئيس الجمهورية في النظام البرلماني (دستور العراق لسنة 2005م أنموذجاً)، المجلة الدولية والسياسية ، 2016، 32"
7- الجبوري، هاشم حسين علي، و صلاح رفيق زمان. "التعاون بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في ظل أحكام دستور جمهورية العراق لسنة 2005." مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية: جامعة كركوك - كلية القانون والعلوم السياسية مج10، ع39 (2021): ص 385 - 404."
8- الجبوري، هاشم حسين علي، و صلاح رفيق زمان. "التعاون بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في ظل أحكام دستور جمهورية العراق لسنة 2005." مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية: جامعة كركوك - كلية القانون والعلوم السياسية مج10، ع39 (2021): ص 385 - 404."
9- الخفاجي، أحمد علي عبود. "الإصلاح التشريعي للدور الرقابي لمجلس النواب في دستور العراق لسنة 2005." مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية: جامعة الكوفة - كلية القانون مج11، ع36 (2018): ص 297 - 312"
10- الخفاجي، أحمد علي عبود. "الإصلاح التشريعي للدور الرقابي لمجلس النواب في دستور العراق لسنة 2005." مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية: جامعة الكوفة - كلية القانون مج11، ع36 (2018): 297 - 312"
11- الخفاجي، أحمد علي عبود. "الإصلاح التشريعي للدور الرقابي لمجلس النواب في دستور العراق لسنة 2005." مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية: جامعة الكوفة - كلية القانون مج11، ع36 (2018): 297 - 312"
12- طالب، مصدق عادل، و ميعاد طعمة مهدي. "إجراءات السؤال البرلماني في ظل دستور جمهورية العراق لسنة 2005: دراسة مقارنة." مجلة العلوم القانونية: جامعة بغداد - كلية القانون مج34، ع3 (2019): 513 - 543"
13- عامر عياش، تكوين اللجان البرلمانية واختصاصاتها، الرافدين للحقوق 10 (25)، 271-305، 2005"
'كريم سيد عبد الرازق، تغير دور البرلمان في الدساتير العربية المعاصرة، مجلة السياسة والاقتصاد 8 (العدد (7) يوليو 2020)، 1-40، 2020"
14- عامر عياش، تكوين اللجان البرلمانية واختصاصاتها، الرافدين للحقوق 10 (25)، 271-305، 2005"
'كريم سيد عبد الرازق، تغير دور البرلمان في الدساتير العربية المعاصرة، مجلة السياسة والاقتصاد 8 (العدد (7) يوليو 2020)، 1-40، 2020"
15- عامر عياش، تكوين اللجان البرلمانية واختصاصاتها، الرافدين للحقوق 10 (25)، 271-305، 2005"
'كريم سيد عبد الرازق، تغير دور البرلمان في الدساتير العربية المعاصرة، مجلة السياسة والاقتصاد 8 (العدد (7) يوليو 2020)، 1-40، 2020"
16- عامر عياش، طبيعة النظام البرلماني في العراق في ضل دستورية العراق لعام 2005 النافذ، مجلة الحقوق/كلية القانون/الجامعة المستنصرية 11 (13، 14)، 1-38، 2012، ص 36"

17- عـامر عياش، طبيعة النظام البرلماني في العراق في ضـــل دســـتورية العراق لعام 2005 النافذ، مجلة الحقوق/كلية القانون/الجامعة المستنصرية 11 (13، 14)، 1-38، 2012، ص 40"

18- عبدالمحمدي، يحيى غازي، و محمد علي زعل الشباطات. "النظام البرلماني العراقي في ظل دستور 2005: دراسة مقارنة" رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2017، 26"

19- عبدالمحمدي، يحيى غازي، و محمد علي زعل الشباطات. "النظام البرلماني العراقي في ظل دستور 2005: دراسة مقارنة" رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2017، 23 – 29

20- عزت، صادق محمد. "فاعلية الاستجواب البرلماني في تصويب المسار الحكومي." مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية: جامعة كركوك – كلية القانون والعلوم السياسية مج11، ع40 (2022): 454 – 469"

21- عزت، صادق محمد. "فاعلية الاستجواب البرلماني في تصويب المسار الحكومي." مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية: جامعة كركوك – كلية القانون والعلوم السياسية مج11، ع40 (2022): 454 – 469"

22- علي، طاهر فرحان قاســـم. "النظام البرلماني: دراســـة تحليلية في القواعد والمميزات والعيوب." مجلة بحوث جامعة تعز – سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية والتطبيقية: جامعة تعز ع26 (2021): 6 – 22."

23- فراس عبد الكريم البياتي، تقييم النظام البرلماني في العراق بعد عام 2005، القضايا السياسية، 2020، ص 3".

Margins:

1- Abd al-Muhammadi, Yahya Ghazi, and Muhammad Ali Zaal al-Shabatat. "The Iraqi Parliamentary System under the 2005 Constitution: A Comparative Study," Master's thesis. Middle East University, Amman, 2017, 26".

2- Abd al-Muhammadi, Yahya Ghazi, and Muhammad Ali Zaal al-Shabatat. "The Iraqi Parliamentary System under the 2005 Constitution: A Comparative Study," Master's thesis. Middle East University, Amman, 2017, 23 – 29.

3- Abdul-Mohammadi, Yahya Ghazi, and Muhammad Ali Za'al Al-Shabatat." "The Iraqi Parliamentary System under the 2005 Constitution: A Comparative Study." Master's thesis. Middle East University, Amman, 2017.

4- Ahmad Rihan Karimish, The Ministry's Center in the Iraqi Parliamentary System, A Comparative Study, Al-Qadisiyah Magazine 2021, p. 30.

5- Ahmed Khurshid Hamidi, The Executive Authority According to the Iraqi Constitution of 2005, Kirkuk University Journal, 2012, p. 21.

6- Ahmed Khurshid Hamidi, The Executive Authority According to the Iraqi Constitution of 2005, Kirkuk University Journal, 2012, 28.

7- Ali, Taher Farhan Qassem. The Parliamentary System: An Analytical Study of the Rules, Advantages and Disadvantages. Taiz University Research Journal - Arts, Humanities and Applied Sciences Series: Taiz University, p. 26 (2021): 6-22.

8- Al-Jubouri, Hashem Hussein Ali, and Salah Rafiq Zaman. "Cooperation between the legislative authority and the executive authority under the provisions of the Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005." Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences: University of Kirkuk - College of Law and Political Science Vol. 10, p. 39 (2021): pp. 385-404.

9- Al-Jubouri, Hashem Hussein Ali, and Salah Rafiq Zaman. "Cooperation between the legislative authority and the executive authority under the provisions of the Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005." Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences: University of Kirkuk - College of Law and Political Science Vol. 10, p. 39 (2021): pp. 385-404.

10- Al-Jubouri, Hashim Hussein Ali, and Salah Rafiq Zaman. "Cooperation between the legislative and executive authorities under the provisions of the Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005." Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences: University of Kirkuk - College of Law and Political Science Vol. 10, p. 39 (2021)): 385 - 404.

11- Al-Khafaji, Ahmed Ali Abboud. "Legislative Reform for the Oversight Role of the House of Representatives in the Iraq Constitution of 2005." Kufa Journal of Legal and Political Sciences: University of Kufa - College of Law Vol. 11, P. 36 (2018): pp. 297-312.

12- Al-Khafaji, Ahmed Ali Abboud. "Legislative Reform for the Oversight Role of the House of Representatives in the Iraq Constitution of 2005." Kufa Journal of Legal and Political Sciences: University of Kufa - College of Law Vol. 11, P. 36 (2018): 297-312.

13- Al-Khafaji, Ahmed Ali Abboud. "Legislative Reform for the Oversight Role of the House of Representatives in the Iraq Constitution of 2005." Kufa Journal of Legal and Political Sciences: University of Kufa - College of Law Vol. 11, P. 36 (2018): 297-312

14- Amer Ayyash, Formation of Parliamentary Committees and their Competences, Al-Rafidain Law School 10 (25), 271-305, 2005.Karim Sayed Abdel Razek, The Changing Role of Parliament in Contemporary Arab Constitutions, Journal of Politics and Economics 8 (Issue (7) July 2020), 1-40, 2020.

15- Amer Ayyash, Formation of Parliamentary Committees and their Terms of Reference, Al-Rafidain Law School 10 (25), 271-305, 2005. Karim Sayed Abdel Razek, The Changing Role of Parliament in Contemporary Arab Constitutions, Journal of Politics and Economics 8 (Issue (7) July 2020), 1-40, 2020

16- Amer Ayyash, Formation of Parliamentary Committees and their Terms of Reference, Al-Rafidain Law School 10 (25), 271-305, 2005. Karim Sayed Abdel Razek, The Changing Role of Parliament in Contemporary Arab Constitutions, Journal of Politics and Economics 8 (Issue (7) July 2020), 1-40, 2020.

17- Amer Ayyash, The nature of the parliamentary system in Iraq in light of Iraq's constitutionality of 2005 in force, Law Journal / College of Law / Al-Mustansiriya University 11 (13, 14), 1-38, 2012, p. 36.

18- Amer Ayyash, The nature of the parliamentary system in Iraq in light of Iraq's constitutionality of 2005 in force, Journal of Law / College of Law / Al-Mustansiriya University 11 (13, 14), 1-38, 2012, p. 40.

19- Avin Khaled Abdel-Rahman, The Political Responsibility of the President of the Republic in the Parliamentary System (Iraq's Constitution of 2005 AD as a Model), International and Political Journal, 2016, 32.

20- Ezzat, Sadiq Muhammad. The effectiveness of parliamentary questioning in correcting the government path. Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences: University of Kirkuk - College of Law and Political Science Vol. 11, P. 40 (2022): 454 - 469.

21- Ezzat, Sadiq Muhammad. The effectiveness of parliamentary questioning in correcting the government path. Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences: University of Kirkuk - College of Law and Political Science Vol. 11, P. 40 (2022): 454 - 469.
22- Firas Abdul Karim Al-Bayati, Evaluation of the Parliamentary System in Iraq after 2005, Political Issues, 2020, p. 3.
23- Talib, Mossadeq Adel, and Ma'ad Tumah Mahdi. "Parliamentary Question Procedures Under the Constitution of the Republic of Iraq for the Year 2005: A Comparative Study." Journal of Legal Sciences: University of Baghdad - College of Law Vol. 34, P. 3 (2019): 513 - 543.

المراجع :

1. "أحمد خورشيد حميدي، السلطة التنفيذية بموجب الدستور العراقي لسنة 2005، مجلة جامعة كركوك، 2012"
2. "أحمد ريحان كريمش، مركز الوزارة في النظام البرلماني العراقي دراسة مقارنة، مجلة القادسية 2021"
3. "افين خالد عبد الرحمن، المسؤولية السياسية لرئيس الجمهورية في النظام البرلماني (دستور العراق لسنة 2005م أنموذجاً)، المجلة الدولية والسياسية ، 2016"
4. "الجبوري، هاشم حسين علي، و صلاح رفيق زمان. "التعاون بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في ظل أحكام دستور جمهورية العراق لسنة 2005." مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية: جامعة كركوك – كلية القانون والعلوم السياسية مج10، ع39 (2021): 385 – 404."
5. "الخفاجي، أحمد علي عبود. "الإصلاح التشريعي للدور الرقابي لمجلس النواب في دستور العراق لسنة 2005." مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية: جامعة الكوفة – كلية القانون مج11، ع36 (2018): 297 – 312"
6. "طالب، مصدق عادل، و ميعاد طعمة مهدي. "إجراءات السؤال البرلماني في ظل دستور جمهورية العراق لسنة 2005: دراسة مقارنة." مجلة العلوم القانونية: جامعة بغداد – كلية القانون مج34، ع3 (2019): 513 – 543"
7. "عامر عياش، تكوين اللجان البرلمانية واختصاصاتها، الرافدين للحقوق 10 (25)، 271-305، 2005"
'كريم سيد عبد الرازق، تغير دور البرلمان في الدساتير العربية المعاصرة، مجلة السياسة والاقتصاد 8 (العدد (7) يوليو 2020)، 1-40، 2020"
8. "عامر عياش، طبيعة النظام البرلماني في العراق في ضل دستورية العراق لعام 2005 النافذ، مجلة الحقوق/كلية القانون/الجامعة المستنصرية 11 (13، 14)، 1-38، 2012"
9. "عبدالمحمدي، يحيى غازي، و محمد علي زعل الشباطات. "النظام البرلماني العراقي في ظل دستور 2005: دراسة مقارنة" رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2017"
10. "عزت، صادق محمد. "فاعلية الاستجواب البرلماني في تصويب المسار الحكومي." مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية: جامعة كركوك – كلية القانون والعلوم السياسية مج11، ع40 (2022): 454 – 469"
11. "علي، طاهر فرحان قاسم. "النظام البرلماني: دراسة تحليلية في القواعد والمميزات والعيوب." مجلة بحوث جامعة تعز – سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية والتطبيقية: جامعة تعز ع26 (2021): 6 – 22."
12. "عماد وكاع عجيل، تحديات النظام البرلماني في العراق بعد عام 2003، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، 2017"
13. "فراس عبد الكريم البياتي، تقييم النظام البرلماني في العراق بعد عام 2005، القضايا السياسية، 2020"

References:

1- Abd al-Muhammadi, Yahya Ghazi, and Muhammad Ali Zaal al-Shabbat. "The Iraqi Parliamentary System Under the 2005 Constitution: A Comparative Study." Master's Thesis. Middle East University, Amman, 2017.
2- Ahmed Khurshid Hamidi, The Executive Authority According to the Iraqi Constitution of 2005, Kirkuk University Journal, 2012.
3- Ahmed Rihan Karimish, Center for the Ministry in the Iraqi Parliamentary System, A Comparative Study, Al-Qadisiyah Magazine 2021.
4- Ali, Taher Farhan Qassem. "The Parliamentary System: An Analytical Study of Rules, Advantages and Disadvantages." Taiz University Research Journal - Arts, Humanities and Applied Sciences Series: Taiz University, Issue 26 (2021): 6-22.
5- Al-Jubouri, Hashim Hussein Ali, and Salah Rafiq Zaman. "Cooperation between the legislative and executive authorities under the provisions of the Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005." Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences: University of Kirkuk - College of Law and Political Sciences Vol. 10, p. 39 (2021): 385 - 404".
6- Al-Khafaji, Ahmed Ali Abboud. "Legislative reform for the oversight role of the House of Representatives in the Iraqi constitution for the year 2005." Kufa Journal of Legal and Political Sciences: University of Kufa - College of Law Vol. 11, p. 36 (2018): 297-312.
7- Amer Ayyash, Formation of Parliamentary Committees and Their Terms of Reference, Al-Rafidain Law School 10 (25), 271-305, 2005.
8- Amer Ayyash, The Nature of the Parliamentary System in Iraq in the Shadow of Iraq's Constitutional Act of 2005 in force, Journal of Law/College of Law/University of Al-Mustansiriya 11 (13, 14), 1-38, 2012".
9- Avin Khaled Abdul Rahman, The Political Responsibility of the President of the Republic in the Parliamentary System (Iraq's Constitution of 2005 AD as a Model), International and Political Journal, 2016".
10- Ezzat, Sadiq Muhammad. "The Effectiveness of Parliamentary Interrogation in Correcting the Government Path." Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences: University of Kirkuk - College of Law and Political Science Vol. 11, p. 40 (2022): 454-469.
11- Firas Abdul Karim al-Bayati, Evaluation of the Parliamentary System in Iraq after 2005, Political Issues, 2020.
12- Imad and Kaa Ajeel, Challenges of the Parliamentary System in Iraq after 2003, Tikrit Journal of Political Science, 2017.
13- Karim Sayed Abdel Razek, The Changing Role of Parliament in Contemporary Arab Constitutions, Journal of Politics and Economics 8 (Issue (7) July 2020), 1-40, 2020.
14- Talib, Mosaddeq Adel, and Ma'ad Tohma Mahdi. "Parliamentary Question Procedures Under the Constitution of the Republic of Iraq for the Year 2005: A Comparative Study." Journal of Legal Sciences: University of Baghdad - College of Law Vol. 34, p. 3 (2019): 513-543.